



العدد: مالية 161 / 9083

التاريخ: 2022/8/8

السادة / هيئة الأوراق المالية

الدفعة
٢٠٢٢/٨/٨

م / القوائم المالية المرحلية

تحية طيبة:-

نرفق لكم طياً نسخة من البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة لمصرفنا كما في
(2022/6/30) وحسب معايير المحاسبة الدولية.

مع التقدير ...

ايمن عمران عبدالله ابو دهيم



ماهر عزت عوالي
رئيس الادارة المالية

- نسخة منه الى / سوق العراق للاوراق المالية.

المصرف الأهلي العراقي
(شركة مساهمة خاصة) – بغداد

تقرير مراقبي الحسابات المرحلي
والبيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)
مع الإيضاحات التابعة لها
للفترة من ١/كانون الثاني/٢٠٢٢ و لغاية ٣٠/حزيران/٢٠٢٢

مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي

المصرف الأهلي العراقي

شركة مساهمة خاصة - بغداد

تقرير مراقبي الحسابات المرحلي

والبيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)

مع الايضاحات التابعة لها

للفترة من ١/ كانون الثاني/ ٢٠٢٢ ولغاية ٣٠/ حزيران/ ٢٠٢٢

المحتويات

رقم البيان	تقرير مراقبي الحسابات البيانات المالية	أولاً: ثانياً:
(أ)	❖ بيان المركز المالي	
(ب)	❖ بيان الدخل	
(جـ)	❖ بيان الدخل الشامل	
(د)	❖ بيان التغيير في حقوق الملكية	
(هـ)	❖ بيان التدفقات النقدية	
رقم الصفحة	إيضاحات حول البيانات المالية	ثالثاً:
(٥٥-٦)		

حضرات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

تقرير المراجعة

المقدمة

لقد راجعنا البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) كما في ٣٠/حزيران/٢٠٢٢ والتي تتكون من قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة الموجزة كما في ٣٠/حزيران/٢٠٢٢ وقائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة وقائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة الموجزة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة الموجزة وقائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة الموجزة للفترة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حولها. ان مجلس الإدارة مسؤول عن اعداد وعرض هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة المختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) (التقارير المالية المرحلية). ان مسؤوليتنا هي التوصل الى استنتاج حول هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة استناداً الى مراجعتنا.

مجال المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي المتعلق بعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". ان مراجعة المعلومات المالية المرحلية تتمثل في القيام باستفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، ان نطاق أعمال المراجعة اقل بكثير من نطاق أعمال التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وبالتالي لا تمكننا أعمال المراجعة من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور الهامة التي من الممكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، وعليه فأنا لا نبدي رأي تدقيق حولها.

الاستنتاج

وفيما عدا ماسيرد ذكره ادناه. وبناء على مراجعتنا لم تسترع انتباهنا اية أمور تجعلنا نعتقد بأن البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لم يتم اعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤).

أمور أخرى

- ١- ان البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة أعدت للمصرف استناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي والمتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي المرقم (٣٤) "التقارير المالية المرحلية".
- ٢- ان البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمصرف وللفترة من ١/كانون الثاني/٢٠٢٢ ولغاية ٣٠/حزيران/٢٠٢٢ هي موحدة مع بيانات الشركة الوحيدة التابعة للمصرف وهي "شركة المال العراقي للوساطة" والمملوكة بالكامل من قبل المصرف ذاته.

٣- لقد تم تدقيق البيانات المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠٢١ وأصدر تقرير مراقبي الحسابات حولها بتاريخ ٣١/ كانون الثاني/ ٢٠٢٢، كما وتم تكليفنا بمراجعة البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة من قبل إدارة المصرف واستناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص.



(Handwritten signature)

عادل محمد الحسون

من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون
(تضامنية)



(Handwritten signature)
فرقد حسن احمد السلطان

زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلترا
من شركة فرقد السلطان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات
(تضامنية)

بغداد في ٢١/ تموز/ ٢٠٢٢

٣١ كانون الاول ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	إيضاحات
(مدققة)	(غير مدققة)	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
		الموجودات
٣٤٠,٤٠٧,٠٣٧	٣٦٣,٠١٠,٩١١	٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣٩٠,٩٥٢,٠٣٥	٣٥١,٥٩٦,٠٠٥	٥ أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٨٦٦,٦١٣,٩٢٤	٩٥٩,٨١١,٥٤١	٧ تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
٧٤,٩٩٧,٩٩٨	٧٣,٣٦٧,٤٢١	٦ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٥٠,٧٨٩,٠٤٩	٨٢,٨٩٩,٤٩٢	٨ موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٣٤,٨٩٤,٢١٧	٥٢,٤٨٢,٩٣٣	ممتلكات ومعدات - بالصافي
١٦,٤٧٧,٣٦٨	١٧,٩٢٥,١٧٥	موجودات غير ملموسة - بالصافي
١٢,٦١٤,٨٤٠	١٢,٧٦٦,٠٣٢	حق استخدام البند المؤجر
٣٣,٥٩٥,٣٧٢	٥١,١٠٨,١٨٦	٩ موجودات أخرى
١,٨٢١,٣٤١,٨٤٠	١,٩٦٤,٩٦٧,٦٩٦	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
٨٣,٥٦٦,٣٢٠	١٩٦,٣٧٨,٦٧٦	١٠ ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,١٤٥,٢٣٥,٤١٥	١,٠٩٤,٠٤١,٨٢٧	١١ ودائع عملاء
١٣٣,٤٣٣,٨٣٢	١٧٦,٦٢٠,٦٨٦	١٢ تأمينات نقدية
١٠٠,٩٠٤,١٨٩	١٢٦,٥١٦,٩٠٠	١٣ أموال مقرضة
١٥,٧٥٣,٩٧٨	١٦,٠٧٣,١٥٠	التزام عقود الإيجار
٤,٣١٦,٠٣٧	٤,٩٩٣,٩٥٢	١٤ مخصصات متنوعة
٥,٦٨١,٢٩٩	٤,٠٠٦,٠٠٠	١٥ مخصص ضريبة الدخل
١٦,٥٨٨,٦٢١	١٨,٩٢٥,٢٤٩	١٦ مطلوبات أخرى
١,٥٠٥,٤٧٩,٦٩١	١,٦٣٧,٥٥٦,٤٤٠	مجموع المطلوبات
		حقوق الملكية
		حقوق مساهمي البنك
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧ رأس المال المكتتب به والمدفوع
٦,٧٤٨,٩٤٢	٦,٧٤٨,٩٤٢	١٨ الاحتياطي الاجباري
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	احتياطي توسعات
٢٨٣,٨٣٧	(١,٥٠٧,٣٠٣)	احتياطي القيمة العادلة
٥٧,٨٢٩,٣٧٠	٧١,١٦٩,٦١٧	١٩ أرباح مدورة
٣١٥,٨٦٢,١٤٩	٣٢٧,٤١١,٢٥٦	مجموع حقوق الملكية
١,٨٢١,٣٤١,٨٤٠	١,٩٦٤,٩٦٧,٦٩٦	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



Adal alhassan

عادل الحسن
مسابون قانونيون واستشاريون

ماهر عزت عوالي
المدير المالي

يرجى مراجعة تقريرنا بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢١

عادل محمد الحسن
من شركة عادل الحسن وشركاه
محاسبون قانونيون واستشاريون (تضامنية)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق

ايمن عمران ابو دهم
المدير المفوض



فرقد حسن احمد السلطان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في العراق
من شركة فرقد السلطان وشركاه وندقق ومراقبة
الحسابات (تضامنية)
مراقبة التدقيق المرفق

المصرف الاهلي العراقي

قائمة الدخل الموحدة

للسنة اشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)

٣٠ حزيران ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	إيضاحات	
(غير مدققة)	(غير مدققة)		
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير		
٢٤,٥٩١,٨٩٢	٥٠,٩٢٩,١٨٦	٢٠	الفوائد الدائنة
(٦,٧٠٦,٧٥٦)	(١٦,٢٣٩,١٢٩)	٢١	الفوائد المدينة
١٧,٨٨٥,١٣٦	٣٤,٦٩٠,٠٥٧		صافي إيرادات الفوائد
١٥,٢٠٣,٦٣٤	١٤,٧٢٥,٦١٠	٢٢	صافي إيرادات العمولات
٣٣,٠٨٨,٧٧٠	٤٩,٤١٥,٦٦٧		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
٢,٣١٣,٥٥٧	٢,١٧٧,٥٣٩	٢٣	أرباح عملات أجنبية
٢,١٥٥,٩٧٦	٣١٥,٢٨١		إيرادات أخرى
٣٧,٥٥٨,٣٠٣	٥١,٩٠٨,٤٨٧		إجمالي الدخل
(٥,٦٦٠,٦٥٧)	(٨,٤٢١,٢٨٩)	٢٤	نفقات الموظفين
(٢,٥٥٢,٨١٥)	(٤,٧١١,٩٦٨)		استهلاكات وإطفاءات
(١٣,٣٧٤,٤٧٦)	(١٣,٣٨٠,٠٧٠)	٢٥	مصاريف تشغيلية أخرى
(٢,٢١٧,٤٩٩)	(٦٠٨,٣٣٣)		مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية
(٣٨٧,٩٧١)	(٦٩٧,٦٩٣)	٩	التدني في قيمة الأصول المستلمة وفاء لديون
(٢٤,١٩٣,٤١٨)	(٢٧,٨١٩,٣٥٣)		إجمالي المصروفات
١٣,٣٦٤,٨٨٥	٢٤,٠٨٩,١٣٤		الربح قبل الضريبة
(٣,٤٠٩,٣٩٣)	(٤,٤٨٨,٨١٥)	١٥	ضريبة الدخل
٩,٩٥٥,٤٩٢	١٩,٦٠٠,٣١٩		الربح للفترة
دينار	دينار		
٠,٠٤٠	١,٠٧٨	٢٦	الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح الفترة العائد لمساهمي البنك

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق .

المصرف الاهلي العراقي

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة اشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)

٣٠ حزيران ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
٩,٩٥٥,٤٩٢	١٩,٦٠٠,٣١٩	صافي دخل الفترة
٣,٢٤٨,٧٨٣	(١,٧٩١,١٤٠)	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية
		بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
١٣,٢٠٤,٢٧٥	١٧,٨٠٩,١٧٩	مجموع الدخل الشامل للفترة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق .

المصرف الأهلي العراقي
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (مطقت)

	الحسابات					
	رأس المال	احتياطي اجزائي	احتياطي ايجازي	احتياطي توسعات	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة
٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (مطقت)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٧٤٨,٩٤٢	١,٠٠٠,٠٠٠	٧٨٣,٨٣٧	٥٧٨,٢٩,٣٧٠	٣١٥,٨٦٢,١٤٩
الربيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	-	-	-	-	١٩,٦٠٠,٣١٩	١٩,٦٠٠,٣١٩
الربح للفترة	-	-	-	-	(١,٧٩١,١٤٠)	(١,٧٩١,١٤٠)
مناخى التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدروجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	(١,٧٩١,١٤٠)
* تعديلات اللص في محصنات السهولات الاثنائية	-	-	-	-	(٦,٣٦٠,٠٧٢)	(٦,٣٦٠,٠٧٢)
الرصيد كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (مطقت)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٧٤٨,٩٤٢	١,٠٠٠,٠٠٠	(١,٥٠٧,٣٠٣)	٧١,١٦٩,٦١٧	٣٢٧,٤١١,٢٥٦
٣٠ حزيران ٢٠٢١ (مطقت)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٤١,٧٧٦	١,٠٠٠,٠٠٠	(٢,١٢٠,٧١٤)	٥٢,٩٧٤,٨٦٤	٣٠٧,٢٩٤,٩٢٦
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-	٩,٩٥٥,٤٩٢	٩,٩٥٥,٤٩٢
الربح للسنة	-	-	-	-	(٤٠,٦٤٧)	-
تحويلات ارباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	٤٠,٦٤٧	-
مناخى التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدروجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	٣,٢٨٩,٤٣٠
المحول من الاحتياطات	-	-	-	-	-	-
توزيعات نقدية	-	-	-	-	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)
الرصيد كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مطقت)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٤١,٧٧٦	١,٠٠٠,٠٠٠	١,١٢٨,٠٦٩	٤٢,٩٧١,٠٠٣	٣٠٠,٥٣٩,٨٤٨

* حسب تعليمات البنك المركزي العراقي في كتابهم العدد (٢٠٢٠/٢/٢٧) بتاريخ (٢٠٢٠/٢/٢٧) بتاريخ (٢٠٢٠/٢/٢٧) بتاريخ (٢٠٢٠/٢/٢٧).

٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	إيضاحات
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
		الأنشطة التشغيلية:
١٣,٣٦٤,٨٨٥	٢٤,٠٨٩,١٣٤	ربح السنة قبل الضريبة
		تعديلات لننود غير نقدية:
٢,٥٥٢,٨١٥	٤,٧١١,٩٦٩	استهلاكات وإطفاءات
٢,٢١٧,٤٩٩	٦٠٨,٣٣٣	مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية
٣٨٧,٩٧١	٦٩٧,٦٩٣	التدني في قيمة أصول مستملكة
-	١٣٧,٧١٢	خسائر بيع ممتلكات ومعدات
-	-	مصروف مخصصات متنوعة
١٨,٥٢٣,١٧٠	٣٠,٢٤٤,٨٤١	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
(١٩٤,١٠٣,٥٠٤)	(٩٩,٥٧٩,٩٢٠)	(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة
٦,٤٦٩,٠٣٤	(١٨,٢١٠,٥٠٩)	(الزيادة) في الموجودات الأخرى
٢٣,٥٠٩,٣٤٧	٤٦,٩٨٤,٢٧٨	النقص (الزيادة) في الارصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي (احتياطات حسب متطلبات البنك المركزي)
٦٥,٥٧٠,١٩٩	(٥١,١٩٣,٥٨٨)	(النقص) الزيادة في ودائع العملاء
٩٣,٧٣٥,٢٤٢	٤٣,١٨٦,٨٥٤	الزيادة (النقص) في التأمينات النقدية
٩,١٤٧,٣٧١	٣,٥٧٤,٠٩١	الزيادة (النقص) في المطلوبات الأخرى
٢٢,٨٥٠,٨٥٩	(٤٤,٩٩٣,٩٥٢)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة
(٥,٠٠٠,٠٠٠)	(٦,١٦٤,١١٤)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
١٧,٨٥٠,٨٥٩	(٥١,١٥٨,٠٦٦)	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(٢٠,٠١٥,٧٩٧)	(٣٢,١١٠,٤٤٣)	المتحصل من اطفاء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(١,٣١٧,٠٦٣)	(١٦٠,٥٦٢)	(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٦٢,٣٨٣	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(١٢,٠٢٧,٩٨٤)	(٢٠,٠٢٥,٠٨٤)	(شراء) ممتلكات ومعدات
(١,٨٣٢,٠٥٧)	(٢,٨٩٩,٣٠٨)	(شراء) موجودات غير ملموسة
(٣٥,١٣٠,٥١٨)	(٥٥,١٩٥,٣٩٧)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
١١,٥١٠,٦٩٥	٣٤,٥٢٦,١٣٢	المتحصل من الأموال المقرضة
(٥,٤٣٩,١٢٦)	(٨,٩١٣,٤٢١)	تسديد الأموال المقرضة
(٤,٢٣٧,٩٧١)	(٤١,٦٠٦)	توزيعات أرباح نقدية
(٨٤٥,٠٨٦)	(١,١٨٩,٦٨٨)	دفعات التزام عقود الإيجار - الأصل
٩٨٨,٥١٢	٢٤,٣٨١,٤١٧	صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية
(١٦,٢٩١,١٤٧)	(٨١,٩٧٢,٠٤٦)	صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
٢٧٥,٣٣٥,٦٣٣	٤١٦,٢٤٠,٠٤٣	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٣٥٩,٠٤٤,٤٨٦	٣٣٤,٢٦٧,٩٩٧	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

١٥

٢٧

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق .

(١) معلومات عامة

إن المصرف الأهلي العراقي (المصرف) هو شركة مساهمة خاصة عراقية تأسس بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٩٥ بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش ٥٨٢/، ومركزه الرئيسي مدينة بغداد. يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه الثمان عشر المنتشرة داخل العراق بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية. ان المصرف في صدد تأسيس فرع في المملكة العربية السعودية حيث حصل المصرف على موافقة البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ٣٨٣/٢/٩ بتاريخ ٢٠٢٢/١/٥ وموافقة البنك المركزي السعودي على ترخيص فرع في المملكة وحسب كتابهم المرقم ٤٢٠٧٠٧٩٩ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٤ ومن المتوقع استكمال الإجراءات القانونية و الموافقات الرسمية الاخرى خلال العام ٢٠٢٢ ليباشر الفرع نشاطه . ان أسهم بنك المصرف الأهل، العراق، مدرجة بالكامل في سوق العراق، للأوراق المالية.

(٢) السياسات المحاسبية

(١-٢) أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة للمصرف وشركته التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة. إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

(2-2) أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة كل من القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ . تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة من تاريخ السيطرة، وتتحقق السيطرة عندما يكون المصرف قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركة التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير في هذه العوائد من خلال ممارسته السيطرة على الشركة التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة. تشمل القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف (إدارة وفروع العراق) وموجودات ومطلوبات ونتائج أعمال شركة المال العراقي (الشركة التابعة)، والمملوكة بنسبة ١٠٠٪ من قبل المصرف. تأسست الشركة التابعة بمقتضى قانون الشركات العراقي كشركة محدودة المسؤولية، وقد تم تعديل اسم الشركة من شركة واحة النخيل للوساطة الى شركة المال العراقي للوساطة بتاريخ ١٨ آب ٢٠٢٠ و يبلغ رأسمال الشركة التابعة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مليار دينار عراقي.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة التابعة لنفس الفترة/السنة المالية للمصرف وباستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف. يتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.

(٣) السياسات المحاسبية الهامة

(١-٣) التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي صدرت والتي تم تطبيقها من قبل المصرف لأول مرة والنافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠٢١:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ إصلاح معدل الفائدة المعياري (IBOR) - المرحلة ٢

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ و التي تتناول القضايا الناشئة أثناء إصلاح معدل الفائدة المعيارية بما في ذلك استبدال معدل معياري واحد بأخر بديل. نظراً للطبيعة السائدة للمفود القائمة على IBOR، يمكن أن تؤثر التعديلات على الشركات في جميع القطاعات. التعديلات سارية المفعول اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٢١.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ ، تأجيل "عقود التأمين" للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ - تؤجل هذه التعديلات تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ لمدة عامين ليكون في أول كانون الثاني ٢٠٢٣ وتغير التاريخ المثبت للإعفاء المؤقت في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ حتى أول كانون الثاني ٢٠٢٣.

تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار" - امتيازات الإيجار ذات الصلة بفيروس كورونا نتيجة لوباء فيروس كورونا (COVID-19) تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. قد تتخذ هذه الامتيازات أشكالاً متنوعة ، بما في ذلك إجازات الدفع وتأجيل مدفوعات الإيجار. في ٢٨ أيار ٢٠٢٠ ، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ يوفر وسيلة عملية اختيارية للمستأجرين من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بفيروس كورونا يعد تعديلاً لعقد الإيجار حيث يمكن للمستأجرين اعتبار هذه الامتيازات على انها لم تكن تعديلات على الإيجار.

لم يكن للتعديلات والتفسيرات أعلاه أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة .

ب-المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخ اعداد القوائم المالية وغير المطبقة مبكراً

لم يطبق المصرف مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخ اعداد القوائم المالية:

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة

تسري على الفترات

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين" - في ١٨ ايار ٢٠١٧ ، أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع اول كانون الثاني ٢٠٢٣ معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين". يحل المعيار الدولي رقم ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ ، والذي يسمح حالياً بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم ١٧ إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود استثمار تشمل ميزة المشاركة الاختيارية. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية". يتطلب المعيار الدولي رقم ١٧ نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على أسس التدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقد غير المكتسبة. وهناك أسلوب تخصيص ميسر للأقساط يُسمح به للالتزامات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل. ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المكتبذة بالاعتماد على أسس التدفقات النقدية المرجحة والمعدلة بالمخاطر والمخصومة.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ ، "عرض القوائم المالية" تصنيف المطلوبات - توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ ، "عرض القوائم المالية" أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضاً ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عند الإشارة إلى "نسوية" التزام.

عدد من التعديلات ضيقة النطاق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧، بالإضافة الى بعض التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ١ و ٩ و ١٦ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣، "مجموعات الأعمال": تحديث إشارة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ إلى المفاهيم إطار عمل إعداد التقارير المالية دون تغيير متطلبات المحاسبة لمجموعات الأعمال.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦، "الممتلكات والألات والمعدات": يمنع المصرف من الخصم من تكلفة الممتلكات والألات والمعدات المبالغ المستلمة من بيع الأصناف المنتجة أثناء قيام الشركة بإعداد الأصل للاستخدام المقصود. بدلاً من ذلك، سوف يعترف المصرف بعائدات المبيعات هذه والتكلفة ذات الصلة في الربح أو الخسارة.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧، "المخصصات والمطلوبات الطارئة والأصول المحتملة": تحدد هذه التعديلات التكاليف التي تتضمنها الشركة عند تقييم ما إذا كان العقد سيتسبب في خسارة.

- تُدخل التحسينات السنوية تعديلات طفيفة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١، "التطبيق لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، "الأدوات المالية"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٤١، "الزراعة والأمثلة التوضيحية المصاحبة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، "عقود الإيجار" لا تعتقد الإدارة بان المعايير والتفسيرات اعلاه سيكون لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف عند سريانها أو تطبيقها.

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التطبيق للمرة الأولى على السنة المالية للمصرف التي بدأت في اول كانون الثاني ٢٠٢١ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

(٢-٣) التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة وإدارة المخاطر

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

وفي سبيل إعداد هذه القوائم المالية الموحدة فإن الأحكام الهامة التي أبدتها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة كانت هي نفس الأحكام والمصادر المطبقة في القوائم المالية الموحدة المدققة للمصرف كما في للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وباستثناء أثر انتشار فيروس كوفيد-١٩ وكما يلي :

كوفيد-١٩ والخسارة الائتمانية المتوقعة

تم تأكيد ظهور وتشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في أوائل سنة ٢٠٢٠، الأمر الذي أثر على الأنشطة التجارية والاقتصادية. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومات والبنوك المركزية تدابير الدعم الاقتصادي وأعمال الإغاثة (تأجيل السداد) لتقليل الأثر على الأفراد والشركات.

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية ٢٠٢٠، قام المصرف بالأخذ بعين الاعتبار (وفقاً لأفضل المعلومات المتاحة) حالات عدم التيقن عن وباء كوفيد-١٩ وتدبير الدعم الاقتصادي، كما أخذ المصرف في عين الاعتبار التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠٢٠ والمتعلقة بتصنيف المراحل نتيجة لوجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (SICR).

تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

يتم نقل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة من مرحلة حالية إلى لاحقة إذا كانت ناتجة عن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما يكون هناك زيادة جوهرية في خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

يواصل المصرف تقييم المؤشرات المختلفة والتي قد تدل على احتمال عدم السداد للمقترضين، مع الأخذ بعين الاعتبار السبب الرئيسي للصعوبة المالية التي يواجهها المقترض لتحديد ما إذا كان السبب مؤقتاً نتيجة كوفيد-١٩ أو لمدة أطول نتيجة لوضع المقترض المالي.

بدأ المصرف بتنفيذ برنامج تأجيل السداد لعملائه العاملين في القطاعات الحكومية و المحولين رواتبهم للمصرف بالإضافة إلى عملاء قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة المستفيدين من مبادرة البنك المركزي العراقي من خلال تأجيل مبلغ الفائدة والقسط الأصلي المستحق لمدة من شهر إلى ثلاثة أشهر. تعتبر تأجيلات السداد هذه بمثابة سيولة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفقات النقدية للمقترضين. قد تشير التأجيلات المقدمة للعملاء إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ومع ذلك، يعتقد المصرف أن تمديد فترة تأجيلات السداد هذه لا تعني تلقائياً وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، مما يستدعي نقل المقترض الى المرحلة اللاحقة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تهدف عملية تأجيل السداد لتوفير المساعدة للمقترضين المتضررين من تفشي وباء كوفيد-١٩ على استئناف الدفعات بانتظام. في هذه المرحلة، لا تتوفر معلومات كافية لتمكين المصرف من التفريق بين الصعوبات المالية قصيرة الأجل المرتبطة بكوفيد-١٩

معقولة النظرة المستقبلية والاحتمالية المرجحة

تخضع أي تغييرات يتم إجراؤها على الخسائر الائتمانية المتوقعة، والناتجة من تقدير تأثير وباء كوفيد-١٩ على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى مستويات عالية جداً من عدم اليقين، حيث لا يتوفر حالياً سوى معلومات محدودة عن النظرة المستقبلية الخاصة بهذه التغييرات.

عند إعداد كشوفات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١، تم الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الحكومية الداعمة للتخفيف من أثر كوفيد-١٩ في بعض القطاعات بالإضافة إلى تطبيق الاجتهاد والحكم الشخصي في التصنيف المرحلي لقطاعات وعملاء محددين ممن لدى المصرف معرفة جيدة بمركزهم المالي ومدى تأثيرهم من تفشي وباء كوفيد-١٩، مما أدى إلى تصنيف بعض هؤلاء العملاء ضمن مرحلة أكثر تشدداً، ويعود سبب هذا التصنيف لهؤلاء العملاء الى توقف الإنتاج وتراجع العرض والطلب، والخسائر الناجمة عن تعطل أعمال هذه الشركات نتيجة للحظر الشامل وتوقف عمليات التجارة الخارجية والتصدير بسبب اغلاق المنافذ الحدودية للدولة.

قام المصرف عند دراسة أثر فيروس كورونا، على بعض القطاعات المتأثرة، بالأخذ بعين الاعتبار عوامل سلبية عديدة منها:

١. الأثر على العائدات السياحية
 ٢. الأثر على حوالات المغتربين
 ٣. الأثر على المنح الخارجية
 ٤. الأثر الكلي على الحساب الجاري
- وبالمقابل تم أخذ عددا من العوامل الإيجابية بعين الاعتبار، منها:
١. انخفاض أسعار النفط
 ٢. مبادرات البنك المركزي العراقي
 ٣. تعليمات البنك المركزي بخصوص تأجيل أقساط القروض والفوائد
 ٤. المبادرات الحكومية
 ٥. تخفيض أسعار الفوائد

وكنتيجة لدراسة أثر وباء كوفيد - ١٩ ، قام المصرف بإجراء التعديلات التالية ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع في الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترة :

١. بلغت نسبة احتمالية سيناريو مستوى (Base Case) للوشرات الاقتصادية ما نسبته (٦٠%) في حين بلغت لكل من مستوى (Downside) و (Upside) ما نسبته (٤٠%) و (٠%) على التوالي

٢. تعديل تقييم مخاطر القطاعات الاقتصادية المتأثرة نتيجة لوباء كوفيد - ١٩ ، حيث ارتفع تقييم مخاطرها في أغلبها ليقرب إلى (High Risk)

٣. تعديل نسبة احتمالية التعثر (PD%) والمرتبطة بتقييم مخاطر كل قطاع اقتصادي ، بما يتماشى مع توقعات ارتفاع نسبة التعثر وتحقق سيناريوهات العوامل الاقتصادية

٤. تعديل نسب الخسارة عند التعثر (LGD%) ، حيث ارتفعت نسب الاقتطاعات والفترة المتوقعة للاسترداد لكل من الضمانات العقارية ، رهونات السيارات والآلات ، والأسهم المرهونة

كما في عام ٢٠٢١ ، قام المصرف بدراسة أثر الاقتصاد الكلي المتعلق بكوفيد ١٩ وفقاً للمعلومات المتاحة في حينه. حيث تم إجراء تعديلات على تصنيف مراحل مقترضي قطاعات محددة (من الشركات والأفراد) والتي تعرضت بشكل أكبر لوباء كوفيد-١٩ مثل قطاع السياحة وقطاع المطاعم وقطاع النقل وبعض القطاعات الصناعية.

على الرغم من صعوبة تحديد تأثير لـ covid-19 في ذلك الوقت ، وتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) ، فقد أخذ المصرف في الاعتبار التأثير المحتمل بناءً على أفضل المعلومات المتاحة بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي.

أدرك المصرف أن التأثير كان بشكل رئيسي في العمليات التجارية (الاضطرابات في عمليات التوريد والتدفقات النقدية) للعملاء الذين يعتمدون بشكل أساسي على التصدير و / أو الاستيراد دون تنوع في مصادر الإيرادات والموردين والزبائن و المنطقة ، بالإضافة إلى الذين لديهم خبرة محدودة أو ضعف في الإدارة والأداء في مثل هذه الظروف ؛ التغييرات في بيئة التشغيل ، ضعف السيولة ، وإدارة المخزون ، إلى جانب تصنيفهم ضمن درجات المخاطر العالية ووجود ضعف في مركزهم المالي. علاوة على ذلك ، تأثرت بعض القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر ، على سبيل المثال بشكل رئيسي ؛ النقل ، السياحة والفنادق والمطاعم ، الترفيه ، التجارة.

وعليه ، فقد تأثر قطاع التجزئة من خلال فقدان كل أو جزء من دخله الدوري الذي يعتبره المصرف مصدر للسداد. من خلال تحليل تأثير هذا الوباء على الاقتصاد العراقي واستناداً إلى معقولة المعلومات المستقبلية ، قام المصرف بمراجعة وتحديث منهجيته الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ؛

* تحديث نسب /أوزان احتمالات سيناريوهات الاقتصاد الكلي الثلاثة على النحو التالي:

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
3.60%	3.00%	0.70%	-5.80%	3.30%
2.80%	2.50%	1.90%	0.40%	-0.20%
65	58.5	44	38.1	64

نمو الناتج المحلي الفعلي
التضخم
أسعار النفط

تحديث نسب احتمالية التعثر :

لتقدير نسب احتمالية التعثر بعد تأثير COVID-19 ، تم استخدام نسب احتمالية التعثر المحددة من أول تطبيق معيار (IFRS 9) ، حيث بتحديثها وفقاً لسيناريوهات الاقتصاد الكلي أعلاه باستخدام نسب التغيير في الديون المتعثرة المحددة من خلال (الانحدار) للتنبؤ بنسبة القروض المتعثرة المستقبلية.

للحصول على نسب احتمالية التعثر (PIT) كما هو مطلوب بموجب معيار (IFRS 9) ، استخدم المصرف البيانات التاريخية الافتراضية لكل درجة مخاطر. تتقسم نسب احتمالية التعثر إلى بعدين ، درجة العميل ومخاطر القطاع الاقتصادي.

للحصول على نسب احتمالية التعثر (PIT) كما هو مطلوب بموجب معيار (IFRS 9) ، استخدم المصرف البيانات التاريخية الافتراضية لكل درجة مخاطر. تتقسم نسب احتمالية التعثر إلى بعدين ، درجة العميل ومخاطر القطاع الاقتصادي.

تم تغيير تقييم المخاطر للقطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً نتيجة لتأثير Covid-19 على الاقتصاد ، على سبيل المثال تم تغيير تقييم مخاطر (قطاع السياحة) و (قطاع النقل) من (متوسط المخاطر) إلى (مرتفع) مخاطر) و (متوسطة إلى عالية المخاطر) على التوالي

الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغيرة

نسب التعثر الجديدة (العراق)

مرتفع المخاطر	متوسط إلى مرتفع المخاطر	متوسط المخاطر	منخفض إلى متوسط المخاطر	منخفض المخاطر	درجة المخاطر
0.71%	0.58%	0.46%	0.43%	0.41%	1
0.99%	0.82%	0.67%	0.63%	0.60%	2+
1.11%	0.90%	0.71%	0.66%	0.62%	2
1.26%	1.00%	0.75%	0.69%	0.64%	2-
1.81%	1.48%	1.16%	1.08%	1.03%	3+
2.05%	1.64%	1.24%	1.13%	1.07%	3
2.36%	1.84%	1.33%	1.20%	1.12%	3-
3.63%	2.98%	2.34%	2.17%	2.06%	4+
4.11%	3.29%	2.49%	2.27%	2.14%	4
4.73%	3.69%	2.67%	2.41%	2.24%	4-
6.36%	5.07%	3.79%	3.45%	3.24%	5+
7.32%	5.71%	4.10%	3.67%	3.40%	5
8.50%	6.50%	4.48%	3.95%	3.60%	5-
10.84%	8.37%	5.85%	5.18%	4.74%	6+
12.64%	9.60%	6.45%	5.61%	5.06%	6
14.83%	11.12%	7.21%	6.16%	5.46%	6-
18.36%	13.87%	11.38%	7.73%	6.85%	7
21.53%	16.14%	13.14%	8.58%	7.49%	8
26.14%	19.77%	16.21%	10.53%	9.18%	9
47.37%	33.30%	20.45%	17.35%	13.62%	10

الأفراد :

نسبة احتمالية التعثر المعدلة	نسب احتمالية التعثر الفعلية	درجة المخاطر
0.04%	0.04%	A
0.14%	0.14%	B
0.61%	0.61%	C
3.34%	2.70%	D
13.77%	11.15%	E
34.92%	34.92%	F

تحديث نسب الخسارة عند التعثر :

بناءً على سيناريوهات الاقتصاد الكلي المحدثة أعلاه ، تم تحديث عنصرين من نسب الخسارة عند التعثر ؛ معامل الخصم و فترة الاسترداد ، فيما يلي الضمانات التي تم تغيير

نسبها:

معامل الخصم

المعدل	الفعلي	الضمانة
0.3	0.23	ضمانات عقارية
0.52	0.5	رهن سيارات
0.25	0.16	رهن أسهم

فترة الاسترداد :

المعدل	الفعلي	الضمانة
7	5	ضمانات عقارية
2	1	رهن سيارات

يواصل المصرف تقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات أخرى على عدم قدرتهم على الدفع ، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن يكون مؤقتاً نتيجة لـ Covid-19 أو على المدى الطويل.

تتمثل سياسة المصرف في الحفاظ على حد أدنى من السيولة أعلى من الحد التنظيمي ، وللوصول إلى هذا الحد ، فقد عملنا مع العديد من المؤسسات المالية لتتبع مصادر الأموال للحفاظ على مستوى مقبول من التباين.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغيير في حال كان التغيير يؤثر على هذه في اعتقاد إدارة المصرف بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يخضع المصرف لضريبة الدخل وبالتالي فان ذلك يتطلب اجتهادات في تحديد مخصص ضريبة الدخل. يقوم المصرف باثبات مطلوبات ضريبة الدخل بناء على توقعاتها حول ما إذا كان سينتج عن التدقيق الضريبي أية ضريبة إضافية. إذا كان التقدير النهائي للضريبة مختلفاً عن ما تم تسجيله فان الفروقات ستؤثر على ضريبة الدخل الحالية في الفترة التي يتبين فيها وجود تلك الفروقات.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في المصرف والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المصرف استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف مفصلة ضمن ايضاح التسهيلات الائتمانية.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمصرف حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (الأولى والثانية والثالثة) موضحة بشكل مفصل ضمن إيضاح التسهيلات الائتمانية.

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب المصرف مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما تحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تتعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة ضمن إيضاح التسهيلات الائتمانية. يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني. ويحدد المصرف التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مخلات المستوى ١، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل المصرف بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتعديل من قبل كل من المصرف والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنجائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

- تحديد العدد والوزن النسبي للسنايروهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم المصرف، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمصرف ('IBR'). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

(٤) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
١١٨,٩٧٦,٣٠٥	١٣٠,٤٩٣,٩٩٤	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
١١١,١٢٩,١٤٧	١٦٩,١٩٩,٤٦٤	حسابات جارية وتحت الطلب
١٠٣,٢٤٢,٢٩٨	٥٧,٩٤١,٨٦٠	متطلبات الاحتياطي النقدي*
٧,٠٥٩,٢٨٧	٥,٣٧٥,٥٩٣	إحتياطيات تأمينات خطابات ضمان**
٣٤٠,٤٠٧,٠٣٧	٣٦٣,٠١٠,٩١١	صافي الأرصدة لدى بنوك مركزية

* حسب تعليمات البنك المركزي العراقي يتوجب على المصرف احتساب احتياطي اجباري بمانسبته ١٥٪ من قيمة الودائع الجارية و ١٠٪ للودائع الآجلة لجميع العملات.

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الواردة للمصرف بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠ و المتضمنة السماح بإطلاق ٥٠٪ من الاحتياطي القانوني بحيث يتم استغلال المبلغ الذي تم اطلاقه بشراء سندات حكومة عراقية بالدولار الأمريكي بشرط رهن او حجز تلك السندات لصالح البنك المركزي العراقي (ايضاح ٨).

** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ كتأمينات خطابات الضمان والتي تمثل نسبة ٧٪ من قيمة صافي خطابات الضمان. تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها والغير مسددة ولا يمكن للمصرف التصرف بها. وقد تم تعديل نسبة الاحتياطي لتصبح ٣٪ من قيمة صافي خطابات الضمان حسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم ٥١٠/٩/٢ بتاريخ ٣٠ كانون الاول ٢٠١٩.

(٥) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
٣١ كانون الاول ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	٣١ كانون الاول ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	٣١ كانون الاول ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	
(مدققة)	(غير مدققة)	(مدققة)	(غير مدققة)	(مدققة)	(غير مدققة)	
بآلاف الدينائر		بآلاف الدينائر		بآلاف الدينائر		
٦٩,٢٥٠,٥٠٣	٢٠,٥٨٠,٧٢٨	٧,٧٤٤,٤٠١	١٩,١٤٤,٠٩٧	٦١,٥٠٦,١٠٢	١,٤٣٦,٦٣١	حسابات جارية
٢٠٠,٥٩٢,٥٣٨	٢١٠,٥١٤,٤٦٩	٢٠٠,٥٩٢,٥٣٨	٢١٠,٥١٤,٤٦٩	-	-	تأمينات مقابل اعتمادات مستندية وخطابات ضمان
١٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠,٠٠٠	-	-	**ارصدة محتجزة
(٢٤,٨٩١,٠٠٥)	(٢٥,٤٩٩,١٩٢)	(٢٤,٨٩١,٠٠٥)	(٢٥,٤٩٩,١٩٢)	-	-	مخصص الانخفاض على الارصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية
٣٩٠,٩٥٢,٠٣٥	٣٥١,٥٩٦,٠٠٥	٣٢٩,٤٤٥,٩٣٣	٣٥٠,١٥٩,٣٧٤	٦١,٥٠٦,١٠٢	١,٤٣٦,٦٣١	المجموع

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد مبلغ ٣٥١,٥٩٦,٠٠٥ الف دينار كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ٣٩٠,٩٥٢,٠٣٥ الف دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١ .

** تمثل الأرصدة المحتجزة مبلغ (١٠٠) مليون دولار امريكي مايعادله بالدينار العراقي (١٤٦) مليار دينار تمثل ارصده مقيدة وحسب كتاب البنك المركزي العراقي رقم ١٧٥٢٣/٢/٩ والمؤرخ في ٢٦/١١/٢٠٢٠ سيم اطفاء هذه الارصدة خلال ١٠ سنوات وبشكل سنوي على ان لايتعدى المخصص السنوي قيمة الارباح السنوية للمصرف.

(٦) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

٣١ كانون الاول ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	
(مدققة)	(غير مدققة)	
بآلاف الدينائر		
٦٦,١٨٠,٠٤٨	٦٤,٣٧٨,١١٦	الموجودات المالية المتوفر لها أسعار سوقية
٧٠٠,٦٨١	٧٢١,٠٨٢	* سندات خزينة حكومية
٦٦,٨٨٠,٧٢٩	٦٥,٠٩٩,١٩٨	أسهم شركات - مترجة في الأسواق المالية
		مجموع الموجودات المالية المتوفر لها أسعار سوقية
٧,٩٣٧,٣٧٧	٧,٩٣٧,٣٧٧	الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية
١٧٩,٨٩٢	٣٣٠,٨٤٦	أسهم شركات - غير مترجة في الأسواق المالية
٨,١١٧,٢٦٩	٨,٢٦٨,٢٢٣	المساهمة في الصناديق الاستثمارية
		مجموع الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية
٧٤,٩٩٧,٩٩٨	٧٣,٣٦٧,٤٢١	مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

* قام المصرف بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتدولة بالأسواق العالمية حيث تم شراء هذه السندات بخمس و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات ٦.٧٥ ٪ و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.

فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

٣١ كانون الاول ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	
(مدققة)	(غير مدققة)	
بآلاف الدينائر		
٧١,٢٥٣,٢٣٩	٧٤,٩٩٧,٩٩٨	رصيد أول المدة
١,٣٦١,٩٤٦	١٦٠,٥٦٢	الاضافات
(٢١,٧٣٧)	-	الاستيعادات
٢,٤٠٤,٥٥٠	(١,٧٩١,١٤٠)	احتياطي التغير في القيمة العادلة
٧٤,٩٩٧,٩٩٨	٧٣,٣٦٧,٤٢١	الرصيد في نهاية الفترة

(٧) تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
		الأفراد (التجزئة)
٦,١١٠	٣,٣٨٢	حسابات جارية مدينة
٥١١,٤٤١,١١٩	٥٥٩,٧٨٤,٨٩٠	قروض وكمبيالات
٥٧٩,٩٠١	٧٥٧,١٥٥	بطاقات الائتمان
		الشركات الكبرى
١٤,٠٢٠,٣٢٢	١٠,٩٤٩,٥٢٨	حسابات جارية مدينة
٣٢١,٨٠٥,٣٠٦	٣٧٩,٨٩٢,١٥٠	قروض وكمبيالات
		منشآت صغيرة ومتوسطة
٥٩,٥٣٩,٦٦١	٥٦,٠٤٩,٨٥٤	قروض وكمبيالات
٩٠٧,٣٩٢,٤١٧	١,٠٠٧,٤٣٦,٩٥٨	المجموع *
(١٢,٥٠٨,٢٥٦)	(١٢,٩٧٢,٨٧٨)	ينزل: فوائد معلقة
(٢٨,٢٧٠,٢٣٧)	(٣٤,٦٥٢,٥٣٩)	ينزل: الانخفاض في القيمة و الخسائر الائتمانية المتوقعة
٨٦٦,٦١٣,٩٢٤	٩٥٩,٨١١,٥٤١	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

- تمثل هذه المبالغ صافي الأرصدة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ١٦٦,٠٣١,٨٤٩ ألف دينار عراقي كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ١٦٥,٧١٥,٩٣٩ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١.
- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة مبلغ ٣٧,٤١٨,٩١٩ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٤,١٢٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ٣٧,٢٥٠,١١٨ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٤,١١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١ .
- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة ٢٤,٩١٠,٦٦٣ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٢,٧٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ٢٤,٧٤١,٨٦٢ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٢,٧٣٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١ .

(٨) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	
		<u>موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية</u>
٣٠,٧٨٩,٠٤٩	٦٢,٨٩٩,٤٩٢	سندات مالية حكومية *
٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	سندات مالية حكومية و بكفالتها (سندات بناء) **
<u>٥٠,٧٨٩,٠٤٩</u>	<u>٨٢,٨٩٩,٤٩٢</u>	<u>اجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة</u>
		تحليل السندات والأذونات:
٥٠,٧٨٩,٠٤٩	٨٢,٨٩٩,٤٩٢	ذات عائد ثابت
<u>٥٠,٧٨٩,٠٤٩</u>	<u>٨٢,٨٩٩,٤٩٢</u>	<u>المجموع</u>

* قام المصرف خلال العام ٢٠٢١ بالبدا بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتداولة بالأسواق العالمية و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات ٥,٨٠٪ و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي، اشارة الى كتاب البنك المركزي المرقم ١٢٣٨/٣/٦ في ٢٠٢١/٥/٢ اعطى البنك المركزي امتياز للمصرف باطلاق ٥٠٪ من الاحتياطات لشراء السندات والاحتفاظ بها وعدم التصرف .

** قام المصرف خلال العام ٢٠٢١ بالاستثمار بسندات البناء العراقية بقيمة (٢٠) مليار دينار و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات ٦٪ و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.

(٩) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	
بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	
٢٣,٥٠٤,٩٦٥	٢٢,٨٠٧,٢٧٢	موجودات آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة - بالصافي *
٦٢٤,٠٦٧	١٥,١٠٢,٨٥٨	حسابات المقاصة
٣,٨١٧,٣٠٠	٥,٥٧٥,٩٤٩	مصاريف مدفوعة مقدماً
٧٦٠,٥٨٩	٤٩٤,٩٥٨	تأمينات لدى الغير
٤,٤٨٣,١١٦	٦,٠٥٩,٩٦٩	فوائد وإيرادات برسم القبض
٢٥١,٣٨٩	٣٥٦,٠٠١	مدينو قطاع خاص
١٥٣,٩٤٦	٧١١,١٨٠	أخرى
٣٣,٥٩٥,٣٧٢	٥١,١٠٨,١٨٦	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب قانون المصارف العراقي التلخص من العقارات التي آلت ملكيتها إلى المصرف خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الإحالة وللبنك المركزي العراقي الموافقة على تمديد استهلاك العقارات لمرتين كل منها سنتين ، بحسب التعليمات الواردة بالعدد ١٧٥٢٣/٢/٩ بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠. اللاحقة للتعليمات المذكورة سابقاً والتي تشير إلى تعديل نسب احتساب مخصص التدني على العقارات المستملكة وقد قام المصرف بتطبيق تلك التعليمات على القوائم المالية الموحدة للعام ٢٠٢٠.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	
بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	
١٦,٤٥٠,١٢٠	٢٣,٥٠٤,٩٦٤	رصيد بداية الفترة / السنة
١١,٦٥٧,٥٥٠	-	إضافات خلال الفترة / السنة
(٣,٠٥٨,٧٦٤)	-	استيعادات خلال الفترة / السنة
(١,٥٤٣,٩٤٢)	(٦٩٧,٦٩٣)	خسارة تدني خلال الفترة / السنة
٢٣,٥٠٤,٩٦٤	٢٢,٨٠٧,٢٧١	رصيد نهاية السنة

(١٠) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢١			٣٠ حزيران ٢٠٢٢		
(مدققة)			(غير مدققة)		
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	المجموع	خارج العراق	داخل العراق
	بآلاف الدينائر			بآلاف الدينائر	
٢٥,٢٧٠,٣٢٨	٢٥,٢٥٨,١٨٥	١٢,١٤٢	٥٠,٩٩٩,٨٨٣	٤٥,٨٩٣,٠٩٤	٥,١٠٦,٧٨٩
٥٨,٢٩٥,٩٩٢	٤٣,٠٧٠,٠٠٠	١٥,٢٢٥,٩٩٢	١٤٥,٣٧٨,٩٩٣	١٠٩,٦٦٠,٩٦٦	٣٥,٧١٧,٨٢٧
٨٣,٥٦٦,٣٢٠	٦٨,٣٢٨,١٨٥	١٥,٢٣٨,١٣٤	١٩٦,٣٧٨,٦٧٦	١٥٥,٥٥٤,٠٢٠	٤٠,٨٢٤,٦٥٦

حسابات جارية وتحت الطلب

ودائع لأجل

المجموع

(١١) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢١				٣٠ حزيران ٢٠٢٢			
(مدققة)				(غير مدققة)			
المجموع	شركات كبرى	منشآت صغيرة و متوسطة	أفراد	المجموع	شركات كبرى	منشآت صغيرة و متوسطة	أفراد
	بآلاف الدينائر				بآلاف الدينائر		
٧٣٥,٧٤٢,١٤٩	٥٧٢,٠٩٥,٧٣٠	-	١٦٣,٦٤٦,٤١٩	٥٣٨,٢٦٢,٦٦٥	٣٧٣,٧٧٧,١٢٧	-	١٦٤,٤٨٥,١٣٨
١٠٠,٨٢٠,٠٣٦	٦,٥٩٩,٥٦٦	١,٦٨٣,٠٢٠	٩٢,٥٢٧,٤٥٠	١١٥,١٠٨,٣٦٩	٧,١٢٣,٦٨٥	٢٧,٠٠٠	١٠٧,٧١٤,٦٣٤
٣٠٥,٩٠٦,٢٢٩	١٦٦,٦٨١,٧٧٢	١,٤٦٠,٠٠٠	١٣٧,٧٦٤,٤٥٧	٤٢٤,٠٦٨,١٩٢	١٨٨,٩٧٠,٧٥٧	١,٤٦٠,٠٠٠	٢٣٣,٦٣٧,٤٣٥
٢,٧٦٧,٠٠٠	-	-	٢,٧٦٧,٠٠٠	١٦,٦٠٣,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	-	١١,٦٠٣,٠٠٠
١,١٤٥,٢٣٥,٤١٥	٧٤٥,٣٧٧,٠٦٨	٣,١٤٣,٠٢٠	٣٩٦,٧١٥,٣٢٧	١,٠٩٤,٠٤١,٨٢٧	٥٧٤,٨٧١,٥٧٠	١,٧٣٠,٠٠٠	٥١٧,٤٤٠,٢٠٧

حسابات جارية وتحت الطلب*

ودائع التوفير

ودائع لأجل

شهادات ايداع

المجموع

- تتضمن مبالغ مستلمة من الزبائن لغرض دخول عملاء المصرف الى نافذة بيع مزار العملة الأجنبية حيث بلغت قيمتها ١٩,٢٣٠,٠٥٣ ألف دينار عراقي كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل ٦,٨٩٤٠,٥٣٣ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

- بلغت قيمة الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ ٥٣٥,٩٧١,١٣٨ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٤٩٪ من إجمالي الودائع كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ٧٣٩,٠٦٦,٣٣١ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٦٠٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

- بلغت الودائع محجوزة (مقيدة السحب) مبلغ ٤,٢٠٦,٨٠٦ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٠,٣٨٪ من إجمالي الودائع كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ و ١١,٨٤٤,٢٧٥ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٣,٥٤٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

(١٢) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢
(مدققة)	(غير مدققة)
بآلاف الدينائر	بآلاف الدينائر
١٦,٥٦٣,٢٤٠	١٢,١٢٩,٦٧٨
٨,٠٠٠,٩٤,٧٨٥	١٠,٦,٥٦٠,٩٤٣
٣٦,٥٢٠,٧٤٤	٥٧,٦٦٧,٨٥٣
٢٥٤,٩٦٤	٢٦٢,٢١٢
١٣٣,٤٣٣,٨٣٢	١٧٦,٦٢٠,٦٨٦

تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة

تأمينات مقابل اعتمادات مستندية

تأمينات مقابل خطابات الضمان

تأمينات أخرى

المجموع

(١٣) أموال مقرضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)

معدل فائدة إعادة الإقراض	معدل فائدة الاقتراض	دورية استحقاق الإقساط	عدد الأقساط		المبلغ بآلاف الدنانير	
			الأقساط المتبقية	الأقساط الكلية		
%٥,١ - %٠	%٠,٧ - %٠	ربع سنوية	٢,٥٣٦	٣,٠٥٦	٨٨,٥٢٨,٤٧٩	اقتراض من البنوك المركزية
%١٤ - %٦	%١,٦٢ - %٧,٢٤٨	عند الإستحقاق	١٣	١٣	٣٧,٩٨٨,٤٢١	اقتراض من مؤسسات خارجية
					١٢٦,٥١٦,٩٠٠	المجموع

٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)

سعر فائدة إعادة الإقراض	سعر فائدة الاقتراض	دورية استحقاق الإقساط	عدد الأقساط		المبلغ بآلاف الدنانير	
			الأقساط المتبقية	الأقساط الكلية		
%٥,١ - %٠	%٠,٧ - %٠	ربع سنوية	١,٩١٣	٢,٢٧٩	٧٥,٢١٢,٢٨١	اقتراض من البنوك المركزية
%١٤ - %٦	%١,٦٢ - %٧,٢٤٨	٧	٧	٧	٢٥,٦٩١,٩٠٨	اقتراض من مؤسسات خارجية
					١٠٠,٩٠٤,١٨٩	المجموع

- قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض خلال العام ٢٠٢٢ بمبلغ ٢٠,٧ مليار دينار عراقي كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفها المصرف من %٠ الى %٥,١ حسب مبلغ القرض الممنوح.
- قامت مؤسسة التمويل الدولية بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف ١٠ مليون دولار خلال العام ٢٠٢٠ بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) ستة اشهر يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف.
- قامت مؤسسة التمويل الدولية بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض ثاني بسقف ١٠ مليون دولار خلال حزيران ٢٠٢١ بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) ستة اشهر يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف وببداً استغلال هذا السقف بالنصف الثاني من العام ٢٠٢١.
- قام بنك التصدير والاستيراد السعودي بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف ٣٥ مليون دولار خلال تشرين الثاني ٢٠٢١ بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) ستة اشهر يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف.
- قام صندوق التمويل السعودي بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف ١٠ مليون دولار خلال حزيران ٢٠٢١ بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) ستة اشهر يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف.

(١٤) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)

رصيد بداية الفترة / السنة	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	المكون (المسدد) خلال الفترة / السنة	ما تم (رده) عكسه للخسائر	رصيد نهاية الفترة / السنة	
٤,٣١٦,٠٣٧	-	٦٧٧,٩١٥	-	٤,٩٩٣,٩٥٢	مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبندود خارج قائمة المركز المالي
-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة اخرى
٤,٣١٦,٠٣٧	-	٦٧٧,٩١٥	-	٤,٩٩٣,٩٥٢	المجموع
٥,٩٨٢,٨١٥	٣,٠٣٤,٦٢٧	-	(٤,٧٠١,٤٠٥)	٤,٣١٦,٠٣٧	٣١ كانون الاول ٢٠٢١
٥,٩٨٢,٨١٥	٣,٠٣٤,٦٢٧	-	(٤,٧٠١,٤٠٥)	٤,٣١٦,٠٣٧	مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبندود خارج قائمة المركز المالي
٥,٩٨٢,٨١٥	٣,٠٣٤,٦٢٧	-	(٤,٧٠١,٤٠٥)	٤,٣١٦,٠٣٧	المجموع

(١٥) ضريبة الدخل

أ- إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة) بآلاف الدنانير	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	
٤,٤٣٦,٧٥٠	٥,٦٨١,٢٩٩	الرصيد بداية السنة
٥٦٧,٢٩٤	٤٨٢,٨١٥	ضريبة الدخل المستحقة عن سنوات سابقة / تسويات
(٥,٠٠٤,٠٤٤)	(٦,١٦٤,١١٤)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
٥,٦٨١,٢٩٩	٤,٠٠٦,٠٠٠	ضريبة الدخل المستحقة
٥,٦٨١,٢٩٩	٤,٠٠٦,٠٠٠	رصيد نهاية الفترة

ب- تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	
٢,٨٤٦,١٤٣	٤,٠٠٦,٠٠٠	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح الفترة
٥٦٣,٢٥٠	٤٨٢,٨١٥	ضريبة دخل سنوات سابقة
٣,٤٠٩,٣٩٣	٤,٤٨٨,٨١٥	

تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية على أرباح البنوك في العراق ١٥٪.

قامت الهيئة العامة للضرائب بمراجعة كشوفات المصرف لعام ٢٠٢١ وأصدرت تقريرها النهائي خلال شهر آذار ٢٠٢٢ .

(١٦) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
٤,٢٧٥,٤٧٩	٤,٢٣٣,٨٧٢	داننو توزيع أرباح
٢,١٦٨,٠١١	٢,٣٠٣,٩٧٦	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
٢,٢٩٥,٦٢٥	٤,٨٣٥,٣٧٣	فوائد مستحقة غير مدفوعة
٤,٤٤٧,٩٤٧	٣,٢٠٩,١٣٨	شيكات بنكية مصدقة
١,٠٥٢,٠٣٠	٩١٤,٧٧٣	ذمم دائنة
٩٨٤,٦٩٧	١,٩٥٥,٤٠٠	حسابات تحت التسوية
٦٣٦,٧٣٣	٥٤١,٦٥٥	أرصدة وتعويضات العملاء المتوفين
٧٢٨,١٠٠	٩٣١,٠٦٣	أخرى
١٦,٥٨٨,٦٢١	١٨,٩٢٥,٢٤٩	المجموع

(١٧) رأس المال المكتتب به

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من ٢٥٠ مليار سهم (٢٠٢٢: ٢٥٠) مليار سهم قيمة كل سهم ١ دينار عراقي (٢٠٢١: ١) دينار عراقي.

(١٨) الإحتياطيات

- احتياطي إجباري -

وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته ٥% (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كاحتياطي إجباري. على ان لا تتجاوز المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠% من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الإجباري ما نسبته ١٠٠% من رأس مال المصرف.

(١٩) أرباح مدورة

٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
٥٢,٩٧٤,٨٦٤	٥٧,٨٢٩,٣٧٠	رصيد الأرباح المدورة في بداية السنة
٢٦,١٢٢,٠٢٥	١٩,٦٠٠,٣١٩	الربح للفترة
٤٠,٦٤٧	-	تحويل أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	-	توزيعات نقدية
(١,٣٠٨,١٦٦)	(٦,٢٦٠,٠٧٢)	المحول من الاحتياطي
٥٧,٨٢٩,٣٧٠	٧١,١٦٩,٦١٧	الرصيد في نهاية السنة

(٢٠) الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة: للأفراد (التجزئة)
٨٧٦	-	حسابات جارية مدينة
٧,٥٣٩,٢١٩	٣٠,٠٢٥,٥٢١	قروض وكمبيالات
٤٢,٠٦١	٧٢,١١٧	بطاقات الائتمان
		الشركات الكبرى
٣٧٨,٩٥٦	٥٥٠,٩٨٩	حسابات جارية مدينة
١١,٤٧٢,٥٨٨	١٣,٧٥٦,٨٧٠	قروض وكمبيالات
		المنشآت الصغيرة والمتوسطة
١,٩٩٩,٥٢٢	٢,٦٦٥,٩٦٩	قروض وكمبيالات
٧١٨,٤٤٢	١٣٢	فوائد أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢,١٨٩,٦٠٠	٢,١٨٩,٦٠٠	فوائد موجودات مالية بالقيمة العادلة
-	١,٦٦٧,٩٨٨	فوائد موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢٤,٥٩١,٨٩٢	٥٠,٩٢٩,١٨٦	المجموع

(٢١) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	
		ودائع عملاء:
٣٢٩,٧٢٢	١,١٢٢,٩٨٣	حسابات جارية وتحت الطلب
١,٢٩١,٦١٠	١,٤٠٥,٤٨٠	ودائع توفير
٣,٠٨٦,٨٧٢	٩,٤٩٠,٤٤٢	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٢٧٠,٣٩٧	٧٧٣,٦٣٤	أموال مقترضة
٣٩٩,١٩٠	٥٣٥,٨٣٩	فوائد التزام عقود الأيجار
١,٣٢٨,٩٦٥	١٣٤,٨٦٦	أرصدة وإيداعات البنوك والمؤسسات مصرفية المستغلة
-	٢,٣٩٥,٠٧١	فوائد ودائع آجلة بنوك
-	٣٨٠,٨١٤	فوائد شهادات الإيداع
٦,٧٠٦,٧٥٦	١٦,٢٣٩,١٢٩	المجموع

(٢٢) صافي إيرادات العمولات

٣٠ حزيران ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
		عمولات دائنة:
٩٤٩,٧٨٤	١,٢٨٠,٢٨٠	عمولات تسهيلات مباشرة
١٠,٣٧٣,١٥٠	٨,٧٠٢,٧٩٣	عمولات تسهيلات غير مباشرة
٣,٢٢٥,٦٧٣	٥,٢٠١,٦٨٢	حوالات بنكية
١,٢٤٢,٣١٩	٢,٢٥٤,٨٢٦	عمولات نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية
٢,٠٧٦,٨٨٧	٩٠١,٨١٦	عمولات أخرى
(٢,٦٦٤,١٧٩)	(٣,٦١٥,٧٨٧)	عمولات مدينة
١٥,٢٠٣,٦٣٤	١٤,٧٢٥,٦١٠	صافي إيرادات العمولات

- بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة العملة للفصل الثاني من عام ٢٠٢٢ (٥٤,٦٢٦,٣٦٣) دولار امريكي .

(٢٣) أرباح عملات أجنبية

٣٠ حزيران ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
(١٦١,٣٧٩)	٨٠٧,٠٤١	ارباح (خسائر) ناتجة عن إعادة التقييم
2,474,935	١,٣٧٠,٤٩٨	أرباح (خسارة) ناتجة عن التداول / التعامل
٢,٣١٣,٥٥٧	٢,١٧٧,٥٣٩	المجموع

(٢٤) نفقات الموظفين

٣٠ حزيران ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
٥,٠٠١,٧١١	٧,٤٣٢,٠١٩	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
٢٤٢,٦٨٦	٤٠٠,٧٤٥	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
٢٦٦,٨٠١	٤١٣,٦٨٢	تأمين موظفين
٥٢,٢٨٤	٦٩,٢٨٠	تدريب الموظفين
٩٧,١٧٥	٢٣,٦١٣	مكافأة نهاية الخدمة
-	١٠,٩١٠	مكافآت تشجيعية
-	٧١,٠٤١	ضريبة مدفوعة عن الموظفين
٥,٦٦٠,٦٥٧	٨,٤٢١,٢٨٩	المجموع

(٢٥) مصاريف تشغيلية أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣٠ حزيران ٢٠٢١	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
٥,٧٧٩,٨٦١	٣,٦٥٥,٨٤٦	خدمات مهنية واستشارات
١,٣٩٢,٠٥٢	١,٦٤٠,٧٩٢	إيجارات وخدمات
١,٣٦٠,٤٠٦	٧٧٢,٠٨٥	إتصالات وانترنت
٩١٦,٦٩٨	١,٩٠٧,٢٩٧	اشتراكات ورسوم ورخص
٥٢٦,٤٤٠	-	خسائر بيع عقارات مستملكة
٣٩٤,٣٧١	٨٦١,٤٩٦	إعلانات
٣٧٨,٣٤٠	٥٧٣,٣٧٩	التبرعات للغير
٣٥١,٥٥٥	٥٥٧,٦٣٩	تأمين
٢١١,٠١٦	١٩٤,١١٩	صيانة
٢١٢,٧١٨	٣٠٢,٨٨٨	خدمات قانونية
١٩٦,٩٧١	٢٢٢,٣٤٧	استئجار وسائل نقل وانتقال
١٨٩,٨٨٢	٣١٨,٦٧٨	سفر وإيفاد
١٧٨,٩٠٣	٢٧٧,٢١٣	الوقود والزيوت
٧٥,٦١٠	٢٤٨,٨١٥	قرطاسية
-	٨٨,٦٤٨	ضيافة
-	-	مكافآت وتقلات اعضاء مجلس الادارة
٣٢,٤٦٧	٩١١,٥٧٦	غرامات وتعويضات
٩٦١,٢٦٥	٤٦٦,٨١٢	* غرامات وتعويضات سنوات سابقة
١٧٢,٤٩٨	٣٨٠,٤٤١	أخرى
١٣,٣٧٤,٤٧٦	١٣,٣٨٠,٠٧٠	المجموع

* يمثل حساب غرامات وتعويضات سنوات سابقة الغرامات التي تم فرضها من قبل البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ٩/٢/٩١٩٨ بتاريخ ٩/٤/٢٠١٨ والتي تخص غرامات مزاد العملة للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤) وان الرصيد يمثل قيمة الدفعات المسددة للبنك المركزي (حيث تم تقسيط رصيد مبالغ الغرامات المتبقية الاجمالية على ٤٥ شهر) مطروح منه قيمة التحصيلات من الزبائن المرتبطين بتلك الغرامات وحسب كتاب البنك المركزي رقم ١٦/١٠٠٤ بتاريخ ٢/١١/٢٠١٦ والذي يسمح للمصرف بالرجوع على زبائنه وتحصيل تلك الغرامات .

(٢٦) الحصة الأساسية المخفضة للسهم من ربح الفترة العائد لمساهمي البنك

الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة:

٢٠٢١ كانون الاول	٢٠٢٢ حزيران ٣٠	
(مدققة)	(غير مدققة)	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	ربح (الخسارة) الفترة العائد لمساهمي البنك
٩,٩٥٥,٤٩٢	١٩,٦٠٠,٣١٩	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	
فلس / دينار	فلس / دينار	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح الفترة العائد لمساهمي البنك
٠,٠٤٠	٠,٠٧٨	

- ان الحصة الأساسية والمخفضة للسهم متساوية حيث لم يتم البنك باصدار أي أدوات مالية قابلة للتحويل الى أسهم ملكية.

(٢٧) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة. يتكون النقد وما في حكمه من الآتي:

٢٠٢١ حزيران ٣٠	٢٠٢٢ حزيران ٣٠	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
١٧٠,٣٣١,٢٦٩	٣٦٣,٠١٠,٩١١	ارصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي
(٤٢,٢٥٠,٦٦٠)	(٦٣,٣١٧,٤٥٣)	صافي الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٢٣٢,٣٤١,٢٢٩	٢٣٠,٩٥٣,٢١٥	- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٢٣٢,٣٤١,١٨٣	٣٥١,٥٩٦,٠٠٥	- أرصدة محتجرة
١٤٦	(١٢٠,٦٤٢,٧٩٠)	ودائع لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(١,٣٧٧,٤٥٢)	(١٩٦,٣٧٨,٦٧٦)	المجموع
٣٥٩,٠٤٤,٤٨٦	٣٣٤,٢٦٧,٩٩٧	

(٢٨) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف و الشركة التابعة التالية :

تكلفة الإستثمار		نسبة الملكية		إسم الشركة
٢٠٢١ كانون الاول	٢٠٢٢ حزيران ٣٠	٢٠٢١ كانون الاول	٢٠٢٢ حزيران ٣٠	
(مدققة)	(غير مدققة)	(مدققة)	(غير مدققة)	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	شركة المال العراقية للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	

- قام المصرف بالدخول في معاملات مع البنك الأم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية السائدة.

٢٠٢١ كانون الاول	٢٠٢٢ حزيران ٣٠	
(مدققة)	(غير مدققة)	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بنود داخل قائمة المركز المالي:
١٩١,٥٢٠,٢٠٨	١٩٩,٥٠٦,٧٩٠	ارصدة لدى البنك الام
٦٨,٣٢٨,١٨٥	١٥٤,٨٧٠,١٥٩	ارصدة من البنك الام
		بنود خارج قائمة المركز المالي:
١٠,٤٢٧,٢٤٣	١٠,٤٢٧,٢٤٣	تسهيلات غير مباشرة
١,٠٥٨,٧٩٨	١٣٢	عناصر قائمة الدخل
٢,٩٧٥,١٧٩	١٣٤,٨٦٦	فوائد وعمولات دائنة
		فوائد وعمولات مدينة

(٢٩) القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل هذه الأدوات المالية الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك والبنوك المركزية، التسهيلات الإئتمانية المباشرة، الموجودات المالية الأخرى وودائع العملاء، وودائع البنوك والمطلوبات المالية الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية. يستخدم البنك الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية: المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق. المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها. الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وحسب الترتيب الهرمي المذكور أعلاه :

المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
			٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)
			موجودات مالية
٧٣,٣٦٧,٤٢١	٧,٩٣٧,٣٧٧	٦٥,٤٣٠,٠٤٤	موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر
			٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (مدققة)
			موجودات مالية
٧٤,٩٩٧,٩٩٨	٧,٩٣٧,٣٧٧	٦٧,٠٦٠,٦٢٢	موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حال إخفاق أي من عملاء المصرف في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المصرف. تنشأ مخاطر الائتمان بالأساس من القروض والسلفيات والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض وأنشطة التمويل التجاري والذخينة، ويمكن أن تنشأ أيضاً من الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والإقرارات والقبولات. تتعرض المصرف كذلك لمخاطر ائتمانية أخرى تنشأ من الاستثمارات في أدوات الدين والمشتقات وكذلك الأرصدة المستحقة لدى الأطراف المقابلة في تعتبر مخاطر الائتمان من أكبر المخاطر الفردية التي تواجه المصرف من جراء منح القروض والسلفيات (بما في ذلك التزامات القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) وممارسة الاستثمار في الأوراق المالية وسندات الدين، ولذلك فإن الإدارة تدير تعرضها لمخاطر الائتمان بعناية وحذر. يتولى قسم خاص إدارة مخاطر الائتمان والرقابة عليها ويرفع تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر بطريقة منتظمة.

يعمل المصرف بشكل عام على إدارة مخاطر الائتمان من خلال:

- سياسة واضحة وشاملة لإدارة المخاطر الائتمانية إلى جانب السياسات الائتمانية المعتمدة .
- وضع حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على مستوى مجلس الإدارة ومن ثم إرسالها إلى وحدات الأعمال المختلفة.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتأكد وضمان اتخاذ القرارات الائتمانية بعيداً عن أية قرارات فردية.
- معايير واضحة للعملاء /السوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومععم يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل و/أو عملية ائتمانية.
- نتائج نظام التصنيف الائتماني (Moody's) في تحديد درجة مخاطر العملاء.
- مراجعة وتحليل لنوعية المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقاً لمؤشرات محددة للأداء .
- تقييم ومتابعة مستمرة لأية تركيزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- اعتماد مؤشرات الإنذار المبكر وكشف المخاطر المحتملة للمحفظة الائتمانية ومراجعتها دورياً .
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.
- المراجعة الدورية أو عند الضرورة لكافة التسهيلات المصرفية بشكل إفرادي للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.

أهم الآليات المستخدمة في المصرف لإدارة المخاطر الائتمانية :

١- التسهيلات الائتمانية

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. وتقوم المصرف بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
 - الخسارة الناتجة عن التعثر
 - مستوى التعرض الناتج عند التعثر
- تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتكيدة بموجب المعيار الدولي للقرارات المالية رقم ٩ الذي يستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر. كما أنها تحدد الانخفاض الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

٢- تصنيفات مخاطر الائتمان

تماشياً مع المبادئ الرئيسية في إدارة المخاطر الائتمانية (Credit Risk Management Principle)، فإن توفر نظام تصنيف ائتماني داخلي للعملاء يُعتبر عنصراً أساسياً في عملية قياس المخاطر الائتمانية وتقييم جودة المحفظة الائتمانية وتحديد هيكل مخاطرها الائتمانية . تم تطبيق نظام التصنيف الائتماني العالمي (Moody's) على مستوى المصرف وبعد إجراء الفحوصات اللازمة على النتائج والمخرجات ، حيث يُساعد هذا النظام المصرف في :

قياس درجات مخاطر العملاء ، وتحسين عملية جمع وتقييم المعلومات الكمية والنوعية التي يمكن الاعتماد عليها في منهجية قياس المخاطر

تجميع وتحليل البيانات المالية التاريخية (Historical) والمتوقعة (Projected) بهدف تحليل الأداء المالي التاريخي والمتوقع والتدفقات النقدية للعملاء ، إلى جانب إجراء عمليات تحليل حساسية (Sensitivity Analysis) بناء على العديد من العوامل والاستراتيجيات المتوقعة عملية مراقبة الشروط والتعهدات المالية الواردة في اتفاقيات القروض (Loan Covenants) إجراء تحليل ومقارنات قطاعية للبيانات المالية للعملاء بالشركات المماثلة في نفس القطاع بناء على قاعدة بيانات النظام المتوفرة يقوم النظام على بعدين (Two Dimensions) الأول : مخاطر العميل (Obligor Risk Rating) والذي يعكس درجة القدرة الائتمانية للعميل بمعزل عن الضمانات المقدمة ، و يتم ربطها بمؤشر احتمالية التعثر (%PD) ، الثاني : مخاطر التسهيل واحتساب (%LGD) / الخسارة عند التعثر و (EAD) التعرض الائتماني عند التعثر ، وذلك باستخدام مجموعة من نماذج (Models) التصنيف والتي تعكس طبيعة وأنشطة عملاء المصرف وكما يلي :

Corporate Rating Model	SMEs Programmed Lending Model	Country Scorecard Model
SMEs Financial Model	Retail Scorecard Model	High Net Worth Individual Model
SMEs Non-Financial Model	Financial Institutions Scorecard Model	Project Finance Model

تترجم مخرجات نظام التصنيف (Moody's) بدرجات مخاطر (Grades) متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرهم الائتمانية ، حيث يبلغ عدد درجات المخاطر ١٠ درجات رئيسية / ٢٠ درجة مع الدرجات الفرعية لنماذج التصنيف المرتبطة بعملاء الشركات ، في حين يبلغ عدد درجات المخاطر لنماذج تصنيف عملاء الأفراد ٨ درجات مخاطر والمؤسسات المالية والدول ٨ درجات.

يقوم نظام التصنيف وفيما يخص عملاء الشركات بتقييم جوانب مالية (Financial) وغير مالية (Business) ، وكما يلي :

التقييم المالي : والذي يعتمد على تحليل البيانات المالية للعملاء ، ويشمل :

النسب المالية المرتبطة بالتشغيل (Operations)

النسب المالية المرتبطة بالسيولة (Liquidity)

النسب المالية المرتبطة بهيكل رأس المال (Capital Structure)

النسب المالية المرتبطة بخدمة الدين (Debt Service)

التقييم غير المالي : والذي يعتمد على عوامل نوعية عن العميل ، ويشمل :

مخاطر القطاع الاقتصادي (Industry Risk)

جودة الإدارة (Management Quality)

خبرة وتجربة العميل في نشاطه والتعامل مع البنوك (Company Standing)

في جانب آخر يقوم النظام باستخدام منهجية التقييم بالنقاط (Scorecard) في بعض النماذج التصنيف المستخدمة مثل نماذج التصنيف الخاصة بعملاء الأفراد ،

بالمؤسسات المالية ، بالدول والحكومات والتي تتضمن تقييم لعوامل مالية وغير مالية متنوعة تتماشى مع طبيعة كل منهم

تخضع عملية إعداد تصنيف ائتماني (Rating Process) والتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في المصرف لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية ، وتحديث درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية ، وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

تستخدم المصرف نماذج تقييم داخلية محددة مصممة لمختلف القطاعات/ الأطراف المقابلة. يتم إدخال المعلومات الخاصة بالمقرض والقروض التي تم جمعها في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل السنوي، الخاصة بتعرضات الأفراد، والإيرادات، ونوع القطاع الخاص بتعرضات الشركات) في نموذج التقييم، بالإضافة إلى إدخال معطيات البيانات الخارجية في النموذج.

يتم معايرة درجات التقييم الائتماني بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال، يعني ذلك أن الاختلاف في احتمال التعثر بين درجتي التقييم ٦ و ٨ أعلى من الفرق في احتمال التعثر بين درجتي التقييم ٣ و ٥.

يتراوح تصنيف المخاطر للموجودات العاملة من درجة ١ إلى درجة ١٠، حيث ترتبط كل درجة باحتمالية معينة للتعثر. ويتم تقييم العملاء المتعثرين في الدرجات ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ التي تمثل التصنيفات وهي عدم الاستحقاق بموجب إعادة الهيكلة، ودون المستوى القياسي، والمشكوك في تحصيلها، والخسارة، والشطب.

تم تقسيم تصنيفات المخاطر المذكورة ضمن ٨ درجات هي كالتالي:

التصنيف الائتماني الداخلي لأرصدة و ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	1	تمتلك المؤسسات المالية المصنفة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، قوة مالية جوهرية متفوقة مع امتيازات تجارية ذات قيمة عالية ويمكن الدفاع عنها ، وأساسيات مالية قوية ، وبيئة تشغيل متوقعة ويمكن التنبؤ بها .
	2	
	3	
	4	
2	5	تمتلك المؤسسات المالية المصنفة ٥ قوة مالية جوهرية قوية. عادة ، تعتبر مؤسسات ذات امتيازات تجارية قيمة ويمكن الدفاع عنها ، ولديها أساسيات مالية قوية ، وبيئة تشغيل يمكن التنبؤ بها ومستقرة.
	6	المؤسسات المالية المصنفة ٦ تكون عبارة عن مؤسسات ذات امتيازات تجارية محدودة و تعرض هذه المؤسسات المالية إما على أسس مالية مقبولة في بيئة تشغيلية مستقرة ويمكن التنبؤ بها ، أو على أسس مالية جيدة ضمن نطاق أقل قابلية للتنبؤ به. وبيئة تشغيل مستقرة.
3	7	تعتبر المؤسسات المالية المصنفة ٧ ذات قوة مالية جوهرية متواضعة ، ويحتمل أن تتطلب بعض الدعم الخارجي في بعض الأحيان. وقد تكون هذه المؤسسات محدودة بواحد أو أكثر من العوامل التالية: امتياز تجاري ضعيف ؛ أساسيات مالية قاصرة في واحد أو أكثر من النواحي ؛ أو بيئة تشغيل غير متوقعة وغير مستقرة.
	8	وتظهر المؤسسات المالية المصنفة ٨ أن لها قوة مالية متواضعة للغاية ، مع وجود احتمال أكبر للدعم الخارجي الدوري أو الحاجة في نهاية المطاف إلى المساعدة الخارجية. وقد تكون هذه المؤسسات محدودة بواحد أو أكثر من العوامل التالية: امتياز تجاري ضعيف ومحدود ؛ أساسيات مالية قاصرة مادياً في واحد أو أكثر من النواحي ؛ أو بيئة تشغيل غير متوقعة للغاية أو غير مستقرة.

التصنيف الائتماني الداخلي لقطاعات الأفراد .

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	A	تعتبر القطاعات المصنفة A من أعلى مستويات الجودة وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	B	تعتبر القطاعات المصنفة ب B ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة
	C	تعتبر القطاعات المصنفة C بأنها من الدرجة المتوسطة العليا وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة.
2	D	تعتبر القطاعات المصنفة D على أنها مضاربة وتحمل مخاطر ائتمانية معتدلة.
	E	يتم اعتبار القطاعات المصنفة E بأنها تخمين لضعف الوضع وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جدًا
3	F	التعهدات المصنفة F هي في حالة تخلف عن السداد ، مع احتمال ضئيل للاستعادة الكاملة للمبلغ الرئيسي أو الفائدة / العائد.

التصنيف الائتماني الداخلي للشركات الكبرى و المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	1	تعتبر المنشآت المصنفة ١ من أعلى مستويات الجودة وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	2	تعتبر المنشآت المصنفة ٢ ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة للغاية.
	3	تعتبر المنشآت المصنفة ٣ بأنها من الدرجة المتوسطة العليا وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة.
	4	يتم تصنيف المنشآت المصنفة ٤ بأنها متوسطة الدرجة وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة إلى معتدلة وقد تمتلك خصائص مضاربة معينة.
	5	يتم تقييم المنشآت المصنفة ٥ بأنها مضاربة وتحمل مخاطر ائتمانية معتدلة.
	6	يتم تقييم المنشآت المصنفة ٦ بمخاطر ائتمانية متوسطة إلى عالية
	7	يُنظر إلى المنشآت المصنفة ٧ بأنها مضاربة لضعف الأوضاع وتحمل مخاطر ائتمانية عالية للغاية.
2	8	تعتبر المنشآت المصنفة ٨ من المضاربات الكبيرة ومن المرجح أن تكون للمفوضين ، مع بعض احتمالية استرداد الأموال و / الفائدة.
	9	المنشآت المصنفة ٩ هي الأدنى من حيث التصنيف وعادة ما تكون في حالة افتراضية ، مع عدم وجود احتمال لاسترداد المبلغ أو الفائدة / العائد.
3	10	الخصوم الخاضعة للتنظيم ١٠ في حالة افتراضية ، مع احتمال ضئيل لاسترداد كامل المبلغ أو الفائدة / العائد.

٣- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

- يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً من ثلاث مراحل لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:
- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المصرف
 - إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة الائتمان وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.
 - وتنقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
 - يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الأثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مدى العمر للأصل.
 - ويتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات المستقبلية.
 - الموجودات المالية المصدرة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها دائماً على أساس مدى العمر للأصل (المرحلة الثالثة).
 - تم أخذ جميع الأدوات المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة بعين الاعتبار في عملية احتساب إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة .

٤- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

ترى المصرف أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة أصل معين وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وكما يلي :

المعايير الكمية

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقرض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل الكمية التالية:

- الأداء التشغيلي

- الكفاءة التشغيلية

- خدمة الدين

- تقييم السيولة

- هيكل رأس المال

الأفراد:

بالنسبة لمحفظه الأفراد، إذا كان المقرضون يستوفون عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- نتائج عكسية لحساب/ مقرض حسب بيانات دائرة الائتمان.

- إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً.

- حسابات تأخر سدادها أكثر من ٣٠ يوماً.

الخزينة:

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر أداة الخزينة الأساسية.

- تغير جوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك المقرض (قيمة الضمانات والتوقف المؤقت عن السداد ونسبة الدفع إلى الدخل وغير ذلك).

المعايير النوعية:

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقرض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن مؤشرات مخاطر التعثر التالية:

- التأخر عن السداد

- تآكل رأس المال الصافي

- النشاط الاحتيالي

- إعادة الهيكلة الاجبارية

- خرق التعهدات المالية

- الخلل الجوهري في العمليات

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقرض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل النوعية التالية:

- الإدارة

- النظرة المستقبلية لقطاع العمل

- السلوك المالي

- استقرار الدخل

- مرحلة دور الحياة

- معلومات مدقق الحسابات

- **معايير الدعم:**

إذا تأخر المقرض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٣٠ يوماً يتم تطبيق معيار الدعم ويعتبر الأصل المالي أنه قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

٥- **تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية**

يحدد المصرف الأداة المالية للشركات والأفراد والاستثمار أنها متعثرة، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي الأداة عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- **المعايير الكمية**

تأخر المقرض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٩٠ يوماً.

- **المعايير النوعية:**

وفقاً لتعريف لجنة بازل، يعتبر التأخر عن السداد قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

• يعتبر المصرف أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل مع عدم رجوع المصرف إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).

• يضع المصرف التزام الائتمان في حالة عدم الاستحقاق.

• يقوم المصرف بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد حدوث التعرض أو الانخفاض.

• يقوم المصرف ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.

• يوافق المصرف على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني بحيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.

• تقديم المصرف طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المصرف المصرفية.

• يكون المقرض متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المصرف المصرفية لأكثر من ٩٠ يوماً.

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي تحتفظ بها المصرف، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى المصرف.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبى أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً. وقد تم تحديد هذه الفترة على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

١- **المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً**

بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

٢- **المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر - غير المعرضة لانخفاض في القيمة الائتمانية**

بالنسبة للتعرضات الائتمانية، يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

٣- **المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المعرضة لانخفاض في القيمة الائتمانية**

يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره لتلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، ولا تزال منهجية المصرف تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطلقة (صافية من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية.

٦- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس ١٢ شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بأصل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمدت المصرف أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل أصل، وقد اختبر المصرف الحساب على أساس الشهر لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر .

- احتمالية التعثر (PD) :

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين (PIT) يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر والمعدلات المقدره للمبالغ المدفوعة مقدماً.

- الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) :

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. ويقوم المصرف بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

نسبة الاقتطاع من الضمانة

الضمانة

%٠

التأمينات النقدية ، كفالة الحكومة ، كفالات بنكية مؤهلة ، كفالات جهات خارجية مؤهلة

%٢٥

رهن أسهم وسندات مالية

%٣٠

رهن عقارات وأراضي

%٥٢

رهن سيارات

%٦١

رهن آلات

تم استخدام التقديرات التالية لأهم الضمانات في المصرف :

- التعرض الناتج عند التعثر (EAD) :

يمثل التعرض الناتج عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. يستخلص المصرف التعرض الناتج عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض الناتج عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. كما هو موضح أعلاه، ووفقاً لاستخدام احتمالية التعثر بحد أقصى ١٢ شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيس المصرف الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القسوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. تمتد المدة التعاقدية القسوى إلى التاريخ الذي يحق للمصرف المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عند التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معاً وتعديلها باحتمالية الاستمرار (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً أو لم يحدث تعثر في شهر سابق)، وهذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير وجمعه. يمثل معدل الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معدل الفائدة الفعلي أو أي تقريب له.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

قام المصرف بتطبيق نموذج لتقييم المخاطر منذ عام ٢٠١٤ وهو ما مكن المصرف من جمع تصنيفات المخاطر التاريخية منذ عام ٢٠١٤ وبناء مصفوفات الانتقال الائتماني الزمنية للسنوات الأربع الماضية.

وقد استطاع المصرف من خلال ذلك استخلاص مؤشر الائتمان باستخدام مصفوفات الانتقال التاريخية. ويرتبط مؤشر الائتمان بعوامل اقتصادية كلية محددة تم تحديدها من الناحية الإحصائية من خلال نماذج الانحدار.

استخدمت هذه النماذج للتنبؤ بالانتقالات المستقبلية للائتمان باستخدام توقعات موديز البحثية للاقتصاد الكلي في إطار سيناريوهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، أي صعوداً وهبوطاً.

- يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.

- بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على الدفعات التعاقدية المستحق على المقرض على مدى ١٢ شهراً أو على مدى العمر.

- بالنسبة للمنتجات المتجددة (جاري مدين، الدوارة، البطاقات الائتمانية)، يتم توقع التعرض الناتج عن التعثر من خلال أخذ الرصيد الحالي المسحوب وفي حال كان ضمن المرحلة الثانية والثالثة فيتم توقع تحويله لقرض متناقص بفترة سداد ٥ سنوات، إما فيما يخص السقوف غير المستغلة لها فيبتم افتراض نسب "عوامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالسحب المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التعثر.

طبق المصرف منهجية تجريبية لحساب الخسارة الناتجة عن التعثر. وبالنسبة لقطاع الشركات، قام المصرف بتطوير إطار عمل الخسارة الناتجة عن التعثر باستخدام البيانات الخاصة لأكثر من ١٠ أعوام.

ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج.

- بالنسبة للمنتجات المضمونة، يستند ذلك في المقام الأول إلى نوع الضمانات وقيم الضمانات المتوقعة، والخصومات التاريخية لقيم السوق/القيم الدفترية بسبب المبيعات الجبرية، والفترة حتى استعادة الملكية، وتكلفة الاسترداد الملحوظة.

- بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار.
- كما تدرج كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر.
- لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعية خلال السنة.
- ٧- أهمية معايير تصنيف المراحل.
- يتم تحديد المرحلة بناء على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للتعرضات منذ الاعتراف المبدئي.
- التعرضات في المرحلة الثالثة هي التعرضات الائتمانية التي يملك المصرف أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها. بناء على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.
- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناء على تقييم التغيير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.
- تأخر السداد أكثر من ٣٠ يوم وهي أقصى مدة مسموح بها
- يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثانية) المعايير التالية:
 - * للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات
 - تأخر السداد أكثر من ٣٠ يوم وهي أقصى مدة مسموح بها
 - انخفاض درجة المخاطر بمقدار ٧ درجات فرعية من مقياس مكون من ٢٠ درجة
 - درجة مخاطر العميل (٧ ، ٨ ، ٩)
 - تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلية ، الجدولة
 - * للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة
 - تأخر السداد أكثر من ٣٠ يوم وهي أقصى مدة مسموح بها
 - تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلية ، الجدولة
 - درجة مخاطر العميل تبلغ E مرتبطة بمستحقات لمدة أكثر من ٣٠ يوماً ولغاية ٨٩ يوماً
 - درجة مخاطر العميل تبلغ F مرتبطة بمستحقات لمدة أكثر من ٢٠ يوماً ولغاية ٥٩ يوماً
 - * للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية
 - درجة المخاطر الحالية تبلغ ٦ أو ٧
 - * للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقائمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
 - درجة المخاطر الحالية تبلغ من CCC إلى C
- يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثالثة) المعايير التالية:
 - * للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات
 - تأخر السداد لأكثر من ٩٠ يوماً
 - درجة مخاطر العميل تبلغ ١٠
 - الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة
 - تصنيفه ديون غير عاملة
 - * للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة

- تأخر السداد لأكثر من ٩٠ يوماً
 - تصنيفه ديون غير عاملة
 - درجة مخاطر العميل F مرتبطة بمستحقات لمدة ٦٠ يوماً وأكثر
 - * للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية
 - درجة المخاطر الحالية تبلغ ٨
 - * للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
 - درجة المخاطر الحالية تبلغ من D
 - ٨- استخدام المعلومات المستقبلية
- يقوم المصرف باستخدام النظرة المستقبلية في كل من تقييمه لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبني وقياسه للخسارة الائتمانية المتوقعة. تماشياً مع مبدأ النظرة المستقبلية (Forward Looking) وأثر دورة الأعمال والاقتصاد على تعثر العملاء ، فقد تم إجراء تحليل للعوامل والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة، حيث تم تحديد وجهة نظر حول "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مصرف تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (Upside and downside).
- قام المصرف بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل المعلومات التاريخية، قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة) ومخاطر تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر والخسائر في محافظ مختلفة من الموجودات المالية استناداً إلى تحليل المعلومات التاريخية على مدى السنوات الخمس الماضية.
- ٩- تحليل الحساسية
- قام المصرف بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات المالية الفردية، وبالتالي لا يتطلب ذلك أي تجميع للأدوات المالية في عملية حساب الخسارة.
- أهم الافتراضات الجوهرية التي تؤثر على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بمحفظة الائتمان للأفراد والشركات هي على النحو التالي:
- أسعار الفائدة
 - البطالة
 - التضخم
- ١٠- حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية رقم ٩
- مجلس الإدارة :
 - ١- الموافقة على وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها .
 - ٢- الموافقة على السياسات والفرضيات و النماذج المستخدمة والخاصة بتطبيق المعيار .

٣- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر على نموذج الأعمال ، استراتيجية المصرف ، ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية ، وأنظمة التصنيف الائتمانية ، وألية التسعير و الضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار .

٤- ضمان قيام المصرف بإدارة مخاطر الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديد واضح لحجم التحوطات / المخصصات اللازمة بناء على نموذج الأعمال المعمول به في المصرف .

- لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة :

١- التوصية لمجلس الإدارة على وثيقة وخطة تطبيق المعيار .

٢- الإشراف والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية في المصرف باتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المعيار .

٣- الاطلاع على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة .

٤- التوصية للمجلس بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات .

- لجنة التدقيق :

١- مراجعة كافة التعديلات على العملية الائتمانية نتيجة تطبيق المعيار للتأكد من تماشيها لمتطلبات المعيار .

٢- التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار .

٣- التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف

- لجنة إدارة المخاطر الداخلية :

١- الاطلاع والموافقة على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات وتوصيات لجنة تطبيق معيار ٩ .

٢- رفع التوصيات اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة .

٣- التوصية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات

- إدارة المخاطر:

١- إعداد وتحديث وثيقة إطار عمل تطبيق المعيار

٢- إعداد نماذج والمنهجيات المستخدمة لتصنيف المراحل واحتساب الخسائر المتوقعة وبما يتماشى مع متطلبات المعيار .

٣- المساعدة في تحديد متطلبات المعيار الواجب توفرها بالمصرف وحسب تحليل الفجوة .

٤- المساعدة في مراجعة منهجيات ومعايير نماذج الأعمال المقترحة والمستخدمة .

٥- تقييم تأثير تطبيق المعيار على نسبة كفاية رأس المال .

- الإدارة المالية :

١- إعداد نماذج الأعمال وسياسة و إجراءات التصنيف والقياس للأدوات المالية حسب المعيار .

٢- تصنيف و قياس الأصول المالية

٣- عكس نتائج احتساب الخسائر المتوقعة على بيانات المصرف

- إدارة الائتمان:

١- تصنيف ومراجعة المراحل لكل حساب واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابله

٢- تحديث بيانات العميل لتتناسب مع تصنيف المراحل واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

٣- إصدار التقارير اللازمة بالنتائج

- إدارة التدقيق الداخلي :

١- مراجعة وثيقة تطبيق المعيار و المهام والمسؤوليات الواردة فيها لضمان الامتثال لمتطلبات المعيار .

٢- التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار .

٣- التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف .

(٣١) بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

المجموع	من سنة لغاية ٥ سنوات	لغاية سنة	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
٤٠١,٥٥٥,٤٤٤	١,٤٤١,١٢٥	٤٠٠,١١٤,٣١٩	الاعتمادات والقبولات
٤,٣٣٧,٤١٥	٣,٣٩٤,١٣٤	٩٤٣,٢٨١	السقوف غير المستغلة
١٠٩,٥٠٣,٢٤٦	١٢,٧٣٥,٠٨٨	٩٦,٧٦٨,١٥٨	الكفالات
٥١٥,٣٩٦,١٠٥	١٧,٥٧٠,٣٤٧	٤٩٧,٨٢٥,٧٥٨	

المجموع	من سنة لغاية ٥ سنوات	لغاية سنة	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	بآلاف الدينانير	
٣٩١,١٦١,٤٣٤	٢٩,٨٨٤,٣٩٠	٣٦١,٢٧٧,٠٤٤	الاعتمادات والقبولات
٩,٥٥٨,٥٤٥	٤,٢٠٩,٣٣٤	٥,٣٤٩,٢١١	السقوف غير المستغلة
١٠٥,٦٣٤,٩٧٤	١٦,٣٣٢,٧٦٥	٨٩,٣٠٢,٢٠٩	الكفالات
٥٠٦,٣٥٤,٩٥٣	٥٠,٤٢٦,٤٨٩	٤٥٥,٩٢٨,٤٦٤	

(٣٢) إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي تم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي.

أصدر البنك المركزي العراقي في جلساته المنعقدة بتاريخ ٢٧ و ٢٨ أيلول ٢٠١٠ قرار بزيادة رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من ١٠٠ إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٣

حسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠٢٠ بالبداية بتطبيق تعليمات بازل III بدلا من تعليمات بازل I .

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ١٢,٥٪ حسب تعليمات البنك المركزي العراقي (8٪ حسب لجنة بازل الدولية).

يقوم المصرف بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يرق المصرف بأية تعديلات أخرى على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

وصف لما يتم اعتباره رأس مال

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي لمعيار بازل III ، يتكون رأس المال التنظيمي مما يلي :

١- الشريحة الأولى (Tier 1) : والذي يهدف إلى ضمان استمرارية عمل البنك ، والذي يتكون من :

• حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier 1) ، والذي يتضمن بشكل رئيسي : (رأس المال المدفوع ، الأرباح (الخسائر) المدورة الغير الموزعة المتحققة من السنوات السابقة ، الأرباح السنوية /الفترة التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف ، الاحتياطات القانونية والاختيارية ، صافي بنود الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن الـ (CET1) ، حيث يطرح منه بشكل رئيسي (خسائر الفترة / السنوية ، الشهرة والموجودات غير الملموسة ، الموجودات الضريبية المؤجلة ، أسهم الخزينة ، النقص في المخصصات المطلوبة ، العجز في حساب مكافأة نهاية الخدمة .

• رأس المال الإضافي (Additional Tier 1) والذي يتضمن بشكل رئيسي : (الأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن الـ (ATI) .

٢- الشريحة الثانية والذي يُستخدم لتدعيم رأس المال الاساسي (المستمر و الاضافي) والذي يتكون من : (القروض المساندة ، المخصص العام للقروض و التسهيلات الائتمانية المنتظمة بحد أقصى ١,٢٥% من اجمالي الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياري وتتمثل في المخصصات المكونة للتعرضات المدرجة في المرحلة الاولى و الثانية عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩ .

- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للأسلوب البسيط (الطريقة المعيارية) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي المستندة لمقررات لجنة بازل، و فيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع الفترة السابقة:

فيما يلي نسب كفاية رأس المال:

٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة) بآلاف الدنانير	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	
		بنود رأس المال الاساسي
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
٦,٧٤٢,٧٧٦	٦,٧٤٢,٧٧٦	الاحتياطيات
-	-	علاوة اصدار الاسهم
٣١,٧٩٣,٢٤٧	٥١,٦٩٦,٥٢٣	الأرباح المدورة غير الموزعة (الفائض المحتجز - المتراكم)
-	-	الأرباح السنوية التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف
١٦,٨٦٥,٧٢٩	٦,٣٢٩,٢٦١	الأرباح المرحلية ربع السنوية
٤٠٧,٣١٧	(١,٣٨٢,٧٤١)	صافي الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)
		ي طرح منه
١٠,٨١٩,١٢٥	٩,٨٣٠,٧٠٢	الأصول غير الملموسة
-	-	صافي الخسائر الدفترية (خسائر متراكمة عن سنوات سابقة)
٢٩٤,٩٨٩,٩٤٤	٣٠٣,٥٥٥,١١٧	مجموع رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال الاضافي
١٤,٤٤٥,٢٦٦	١٩,٠٢٤,٨٦٢	اجمالي المخصص العام والمحتسب ضمن المرحلة الأولى والثانية نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩
١٢,٧٦٧,٥٥١	١٥,٦١٩,٥٢٧	الحد الأقصى للمخصص العام المسموح به (١,٢٥٪)
١٢,٧٦٧,٥٥١	١٥,٦١٩,٥٢٧	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة الثانية)
٣٠٧,٧٥٧,٤٩٥	٣١٩,١٧٤,٦٤٤	مجموع رأس المال التنظيمي
١,١٨٣,٩٧٧,٧٧٠	١,٤٨٧,٧٦٨,٩٢١	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
%٢٥,٩٩	%٢١,٤٥	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (٪)
%٢٤,٩٢	%٢٠,٤٠	نسبة رأس المال الأساسي (٪)

(٣٣) التركزات الائتمانية

بلغت التركزات الائتمانية لاجد زبائن المصرف نسبة (١١%) من راس المال والاحتياطيات السليمة حيث تم استحصال موافقة البنك المركزي العراقي على طلب المصرف زيادة الانكشاف الائتماني للزبون حسب كتابهم بالعدد ٢٥٢٥٦/٢/٩ والمؤرخ في ٢٠٢١/١٢/٧ ، وبلغت التركزات الائتمانية للزبون آخر نسبة (١١%) من راس المال والاحتياطيات السليمة حيث تم استحصال موافقة البنك المركزي العراقي على طلب المصرف زيادة الانكشاف الائتماني للزبون حسب كتابهم بالعدد ٨٥٨١/٢/٩ والمؤرخ في ٢٠٢١/٠٥/٣ .

(٣٤) القضايا المقامة على المصرف

كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ يوجد دعاوى مقامة ضد المصرف عدد (٩) قضايا ولصالح المصرف (٢٩) قضايا وفي تقدير الادارة والمستشار القانوني للمصرف فإنه من المستبعد ان يترتب على المصرف اي التزامات مقابل هذه القضايا (كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ : صفر دينار عراقي).

(٣٥) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية الموحدة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠٢١ ولم ينتج عن إعادة التبويب اي اثر على الارباح وحقوق الملكية لعام ٢٠٢١ .